تحليل شامل للاوضاع السياسية بعد وقف القتال

الثورة بين معطيات الاستمرار ونهج التسوية

الثوار يستخرجون المواقف الثورية من المعادلات الصعبة

ان محاولات جر المقاومة الى مواقع الواقع مع اعدائها ليست بالجديدة ولن تنتهي عند الجديد في ايامنا هذه الذي يدعو المقاومة لولوج حوار اخر . لقد عاشت المقاومة مسلسلا رهيبا وطويلا كادت تسعر بعض حلقاته من غاباتها في خنق صوت التمرد الفلسطيني ، ومن اخطر الحلقات التي تجاوزتها المقاومة بالارادة احيانا وبالصدمة احيانا اخرى :

١ ـ عزل المقاومة عن التفاعل مع حركة التحرر الوطني العربية .

٢ ـ التشكيك المستديم في تحالفاتها العالمية بالتخويف من « بيع » الشيوعية .

٣ ـ محاولات تمزيق داخلية بدعوى ابعاد العناصر والقوى الملتحدة .

ولما لم يعلج هذه الاسلحة المخزونة في مستودعات القوى المضادة المدعومة باموال واعلام الرجعيات العربية ، ابتدعت الوسائل الاكثر حداثة واغراء وتضليلا بدءا من « الخطة العربية الموحدة » ، مرورا بالوطن البديل البورقيبي نهاية بدعوى المشاركة في الحصول على « ميكرو دولة » على جزء من ارض فلسطين، لا تستند الى اية مقومات حياتية اقتصادية واجتماعية وحتى جغرافية ولا توازيها في الشبه الاقل سوءا اصغر الامارات الخليجية وشيخاتها ، ولتكون هذه الدويلة ارض الزجر الفلسطيني !! وبديلا مريحا عن التمرد الفلسطيني ومقاتلاته التائهة في المنطقة ودورا لتزايد مخاطره على المصالح الامبريالية ومرتكزاتها .

بين النهج الليبرالي والنهج الثوري :

اذا اردنا التوغل اكثر في عناوين دعوات اليوم ذات الصفة الاكثر خطورة على مسار الثورة للاسها في عنق الوضع الدولي والعربي ، لا بد لنا من الوقوف عند نقاط محددة لاستخراج الموقف الثوري ، المستند بالارادة المصممة على الوصول الى الهدف الاستراتيجي . ان فقدان الرؤيا بجعل الطرق عديدة والمجموع شتات تزداد خطوره على واقع المرحلة المسمى بمرحلة التحرر الوطني ، ان النهج الثوري رغم مصاعبه وامكان نتائجه بامكانه دحر النهج الليبرالي برغم اختياراته السهلة الاسلوب والخطيرة النتائج . وهنا يجوز لنا ان نستشهد بوثيقة فلسطينية صادرة عن مركز التخطيط تحت رقم ٣٤ تاريخ ١٩٧٣/١/١١ .

يقول المقرر : وفي الفكر السياسي العربي المعاصر هناك منهجان للنظرة الى الموقف الدولي: منهج ليبرالي ومنهج ثوري :

١ ـ المنهج الليبرالي :

وهو منهج لا يبحث عن دوافع الحركة في العلاقات الدولية ، ومن ثم فانه لا يستطيع ان يحدد اتجاهها وطورها المستقبلية ، ولذا فانه لا يستطيع ان يقدم سوى صورا خارجية وآنية للموقف الدولي ، ومن هنا فهو منهج وصفي ، وليس منهجا تحليليا . كما ان هذا المنهج لا يرى علاقة التأثير المتبادل بين الموقف الدولي العام والموقف المحلي الخاص ، ولا ينظر الى هذه العلاقة الا من زاوية واحدة وهي تأثير الموقف الدولي العام على الموقف المحلي الخاص . ومن هنا فهو منهج غير تفاعلي لانه يحصر حركة الواقع المحلي في حدود استقبال التأثيرات الدولية ومحاولة التلاؤم معها .

ولان هذا المنهج عاجز عن رؤية سليمة للتطورات المستقبلية في الموقف الدولي ، ولانه لا ينطلق مع استراتيجية خاصة يحاول ان يؤثر في حركة الموقف الدولي بما يساعد على تحقيقها ، فانه يبقى صاحبه في موقف سلبي ، يرصد الحركة الخارجية ، ويلجأ الى افتراض الاحتمالات لتطورها ، والى طرح بدائل لمواقف يتعين عليه ان يتخذها بما يلائم مع هذه الاحتمالات. وهو ان اتجه الى التأثير في حركة الواقع الدولي فانه لا يفعل ذلك كتكتيك يخدم استراتيجية خاصة، وانما يفعله كاستراتيجية في حد ذاتها تهدف الى تحقيق احسن الاحتمالات المفترضة او اقلها سوءا . وهو عادة يتخبط حينما يفعل ذلك ، لانه يحاول التأثير في واقع لا يعرف حقيقته ، فتتحول محاولاته الى ضربات في الفراغ وبترتيع بعد كل منها ويفقد جانبا كبيرا من قواه :

نقطة الضعف الجوهرية في هذا المنهج تكمن في امرين :

ا ـ انه نهج وصفي لا يرى الا السطح ولا يراه الا في اللحظة الآنية .

ب ـ انه ينظر الى الموقف الدولي باعتباره العامل الرئيسي والحاسم في تشكيل الموقف المحلي الخاص ، وليس مجرد عامل خارجي مساعد او معاكس لتحقيق استراتيجية خاصة.

ويستند دعاة هذا المنهج من المثقفين السياسيين الى نظرية اتخاذ القرارات «العقلانية» ونظرية « المباريات الاستراتيجية الدفاعية » وهي نظريات اكاديمية تستهدف تحليل استراتيجيات الخصم وطرح الخطط البديلة للوقاية منها، وهي تفترض لا تحقيق اهدافنا الاستراتيجية . ان عماد هذه النظرية هو توقع اسوأ الاحتمالات واعطاء العدو اعلى تقييم ممكن لقواه الحالية وبالمقابل اعطاء اقل تقييم « واقعي » لقوانا الذاتية . وبقوم اصحاب هذا المنهج بحساب اتفوى باعداد الجنود والمدافع والطائرات والاوزان الدولية الحالية. ويبرر هؤلاء النظرون ذلك الموقف «بالعقلانية» و « الحساب الواقعي » وضرورة الحفاظ على الموارد المتاحة . لقد نخطى مخططو العدو الاسرائيلي الامريكي هذه النظريات الكلاسيكية التي ودلها بعض المثقفين العرب ، واصبح عماد الفكر الاستراتيجي الامبريالي المعاصر هو الفكر الهجومي الديناميكي ، لا الدفاع الاستاتيكي . ان هذا المنهج لا يأخذ في الحسبان ان موازين القوى الخارجية تنغير ديناميكيا باستمرار وانه بالرغم من بعض النكسات والارتدادات الجزئية فان الميل العام لموازين القوى العالمية يظل لمصلحة الشعوب ولغير صالح الامبريالية ، وان القوى الذاتية يمكن تفجيرها ومضاعفتها بالعمل الثوري الفعال .

٢ ـ المنهج الثوري :

ويمكن تبين ملامح هذا المنهج من اوجه التعارض التالية بينه وبين المنهج الليبرالي :

ا ـ ينطلق المنهج الثوري من ضرورة وجود استراتيجية ثابتة للحركة في الواقع المحلي الخاص .

ب ـ ومن ضرورة السعي للتأثير في الموقف الدولي بما يخلق افضل الظروف التي تساعد على تحقيق الاستراتيجية الخاصة (اي ان الموقف الدولي هنا يظل برغم اهميته عاملا مساعدا) .

ج ـ وهو يرى الدوافع الحقيقية للحركة الدولية، ولذا فانه يستطيع ان يحدد اتجاهها، وبتوقع تطوراتها المستقبلية ، وبالتالي يستطيع ان يعد نفسه للاستفادة القصوى من ايجابيات هذه التطورات ويحمي نفسه قدر الممكن من سلبياتها .

د ـ ونظرا لثبات الاستراتيجية الخاصة ، وللرؤية الواثقة لحركة الموقف الدولي ، فان الاحتمالات بالنسبة للمنهج الثوري ليست اسلوبا لمواجهة تطورات غير محسوبة ، كما ان البدائل لا تمتد الى الهدف الاستراتيجي . بالنسبة للمنهج الثوري فان الاحتمالات المفترضة او اقلها سوءا . وهو عادة يتخبط حينما يفعل ذلك ، لانه يحاول التأثير في واقع لا يعرف حقيقته ، فتتحول محاولاته الى ضربات في الفراغ وبترتيع بعد كل منها ويفقد جانبا كبيرا من قواه :

نقطة الضعف الجوهرية في هذا المنهج تكمن في امرين :

ا ـ انه نهج وصفي لا يرى الا السطح ولا يراه الا في اللحظة الآنية .

ب ـ انه ينظر الى الموقف الدولي باعتباره العامل الرئيسي والحاسم في تشكيل الموقف المحلي الخاص ، وليس مجرد عامل خارجي مساعد او معاكس لتحقيق استراتيجية خاصة.

ويستند دعاة هذا المنهج من المثقفين السياسيين الى نظرية اتخاذ القرارات «العقلانية» ونظرية « المباريات الاستراتيجية الدفاعية » وهي نظريات اكاديمية تستهدف تحليل استراتيجيات الخصم وطرح الخطط البديلة للوقاية منها، وهي تفترض لا تحقيق اهدافنا الاستراتيجية . ان عماد هذه النظرية هو توقع اسوأ الاحتمالات واعطاء العدو اعلى تقييم ممكن لقواه الحالية وبالمقابل اعطاء اقل تقييم « واقعي » لقوانا الذاتية . وبقوم اصحاب هذا المنهج بحساب اتفوى باعداد الجنود والمدافع والطائرات والاوزان الدولية الحالية. ويبرر هؤلاء النظرون ذلك الموقف «بالعقلانية» و « الحساب الواقعي » وضرورة الحفاظ على الموارد المتاحة . لقد نخطى مخططو العدو الاسرائيلي الامريكي هذه النظريات الكلاسيكية التي ودلها بعض المثقفين العرب ، واصبح عماد الفكر الاستراتيجي الامبريالي المعاصر هو الفكر الهجومي الديناميكي ، لا الدفاع الاستاتيكي . ان هذا المنهج لا يأخذ في الحسبان ان موازين القوى الخارجية تنغير ديناميكيا باستمرار وانه بالرغم من بعض النكسات والارتدادات الجزئية فان الميل العام لموازين القوى العالمية يظل لمصلحة الشعوب ولغير صالح الامبريالية ، وان القوى الذاتية يمكن تفجيرها ومضاعفتها بالعمل الثوري الفعال .

٢ ـ المنهج الثوري :

ويمكن تبين ملامح هذا المنهج من اوجه التعارض التالية بينه وبين المنهج الليبرالي :

ا ـ ينطلق المنهج الثوري من ضرورة وجود استراتيجية ثابتة للحركة في الواقع المحلي الخاص .

تحدثت الصحافة والاقلام كثيرا عن حرب ٦ تشرين الاول، معتبرة الانجازات التي لا تنكر، ولكنها تجاوزت احيانا الواقع بتسميتها بحرب التحرير الوطنية مع ان وصفات عديدة اعطت لهذه التسمية متجاوزة الصفة السياسية لها فقيل فيها (حرب يوم الغفران ،الى حرب الصيام، نهاية بالحرب الرابعة) ، وقد اوضحت الايام المتعاقبة لوقف اطلاق النار ان اكثر الصفات التصاقا بالحقيقة انها حرب ٢٤٢ اي ان افقها السياسي لم يتجاوز في احسن حالاته هذه الحدود السياسية والمرتبطة بالوصول لتنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ عام ١٩٦٧ .

ـ قبل ٦ تشرين دفعت المقاومة الى حوامات سياسية عربية بهدف قتلها وجرفها مع تيار الاستسلام او تدويخها وافقادها توازنها السياسي ، وكان اخر حوام سياسي اريد لها ان تقع فيه (اتجيه الشرقية) والتقاهم مع النظام الاردني الذي ادخل المقاومة في العديد من النقاشات ووجهات النظر المتباينة تحت دعوى التكتيك المستند الى حتمية « الرعب من العزلة العربية » ووصلت التمنيات في افضاها الى تصوير نظام الاردن (بشان كاي شيك) الذي اباح ماو لنفسه في مواجهته الغزو الياباني ان يحالف معه تحت لواء الكومينتانغ. الخ من المعزوفة المهلكة للعقول ، وجاءت احداث ٦ تشرين ، ومن انجازاتها ان تضع الحقيقة ساطعة امام المتقاتلين ، بان نظام الاردن هو نظام ، ايلول سنة ١٩٧٠ وهو فاندحملة التصفية الشهيرة التي تستند الى حتمية لا تزول الا بزوال النظام ، والعلة بانه الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني . كما دعم النظام هذه الحتمية بمشروعه التآمري المسمى بمشروع المملكة العربية المتحدة .

عملية ثورية من حصيلة المعاناة ، اما سقوط المقاومة تحت دعوى « التعقل » والامر الواقع فلن يعطيها القدرة على صناعة اساليب ثورية، من منطلق جغرافي جديد ، بقدر ما سيتيح دفع دعوى الترهل والانهازية الى السطح لتقاسم المكاسب وسحبيلها ترهلها الى بروقراطية جديدة تصنع من قواها العما الغليظة لجلد حركة الجماهير وطلائعها الثورية المطلعة الى حقولها التاريخية ، وما سكب عواطف «المهمات الراهنة» و « الحلقات الوسيطة » في ظل اختلال رهيب لصالح قوى العدو المتصادمة يوميا مع ارادة الجماهير الفلسطينية والعربية ، الى اتباع المقاومة وبالملموس للقوى المعادية للجماهير ويضعها في صف الحسابات الرقمية سواء ارادت ذلك او لم ترده .

ان محصلة هذا القول تؤكد على ان سلامة الموقف تأتي من تحديد الطريق للوصول الى الاستراتيجية الخاصة بالثورة الفلسطينية ، وليس من خلال الاجهاز عليها بقضبان «الحلقات الوسيطة » .

الفلسطينيون وقرار ٢٤٢ :

ان النهج الذي يحاول ان يساوي بين قضية الانسان الفلسطيني وبين حقوقه التي «اقرها» قرار مجلس الامن عام ١٩٦٧ لهو نهج تضليلي او غبي حتى الكعب .

ان مشكلة الشعب الفلسطيني مع الاضطهاد الصهيوني ليست بحاجة الى اثبات جديد، فلا هي غائبة حتى عن عقول الاطفال بحيث نحتاج الى نقاش ، كما ان مساله « الضفة والقطاع » لا تحتاج الى نقاش لانها ملك لشعب فلسطين .

لقد حمل شعبنا منذ الانتداب البريطاني الذي اوكل لمندوبه السامين ، المشاركة في تنفيذ مخطط الصهيونية المعهود بوعد بلفور سنة ١٩١٧ ، حمل على كاهله مسؤوليات الرفض والنضال اليومي ضد الغزوة الصهيونية ، وان مراجع الفلسطينيين ووثائقهم اكثر من ان تحصى حول الطور السكاني في فلسطين ونسبة توزع والارض ، وكذلك الغرامات العربية وهياكل اتفاقات رودس التي اعطت الصهاينة اكثر مما حصلوا عليه في الاعتدادات العسكرية على شعب فلسطين .

ان حقوق شعب فلسطين لا يمكن ان تكون رهنا بتنفيذ قرار (٢٤٢) بل هي اقدم منه باعوام . وهي تكمن في حقه في وجوده على ارض فلسطين بكاملها واقامة المجتمع الديمقراطي ودحر التواجد الصهيوني ومؤسساته العاشية . وهذا هو ما تضمنه جميع مواثيق المنظمات والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير ، وليس الاقرار بوجود جزء مسلم به للصهيونية وجزء لنا . والا فماذا عن ٤٠٠ الف فلسطيني في لبنان و ١٥٠ الف في سوريا وخمسة وثلاثين الفا في العراق و ٣٠٠ الفا في فلسطين ١٩٤٨ ، ابن حقوقهم في تقرير مصيرهم ؟ هذه حقائق تصرخ في وجه كل من يحاول التحايل على حقوق الشعب الفلسطيني ، الا اذا افرغت وجهة النظر بشروح حول حق جزء من الشعب الفلسطيني وتقرير مصير جزء من الشعب الفلسطيني وهذا يستوجب بالتالي شروحات عن مصير الجزء الاكبر وحقه المشروع .

ان السنوات الماضية من تاريخ المسيرة المسلحة الفلسطينية لم تتراقق بوثائق مادية مثبتة على الاشارة فلسطينيا الى قرار ٢٤٢ والتصاقه بصحة الموقف الفلسطيني بقدر ما التصق بشعارات الانظمة العربية وربطها له بما احتل من اراضيها في حزيران ١٩٦٧ .

ان صكوك المعادلات لا تلغي وحدة المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني خارج وداخل وطنه، ولا تجيز لمسرة شعبنا لقبلة اكثر من نصف قرن ان تضع دعوى الحقوق الجزئية المبتسرة امام خيارات الحدود الآمنة للاحتلال الصهيوني او قبول « الفضل السيء » (مشروع المملكة المتحدة) خلاصا من الاضطهاد القومي ، ولا تجيز لنا هذه التشويهات لحقوقنا الا طريقا واحدا وذراعين يمتدان بقوة لخوض الصراع بوجهيه القومي والطبقي المتصادمة قواهما المادية مع الامبريالية العالمية والرجعية العربية واكثرها تماسا لاطالة مدى المعركة وتدمير قوى العدو ، مهما بلغ دعمها الذي لم يفاجئنا الامبرياليون به، بل فاجا الانظمة لانها لا تدرك بحسها الديماغوجي الانظمة وبناها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بؤس مسارها المتصاعد في تدمير وسائل الانتصار (من قهر للحركة الدسمقراطية الى تحطيم لوتائر التحولات الاجتماعية وتنمية القطاع الخاص وتحطيم لقوى المخالف) حتى احالت في مساحات واسعة من وطننا العربي ادواتها العسكرية الى اداة قهر وبطش يومي للجماهير العربية ، لا يمكن ان يصنع التحرير بتعويذات عجائزية اذ لا بد له من وسائل وادوات يكون سندها الاول جماهير الامة وطاقاتها المسؤولة المتعبة للاسهامة في الدفاع عن مكاسبها الثورية الحقيقية .

ان تحويل الارض العربية الملاصقة على الاقل لمواقع العدو الى قلاع حرب طويلة جماهيريا واقتصاديا . جماهير معباة سياسية مسلحة ومصانع ومدارس ومستشفيات تحت الارض (لا صيدا سهلا لاسلحة العدو) هو الوسيلة الوحيدة لاطالة مدى المعركة وتدمير قوى العدو ، مهما بلغ دعمها الذي لم يفاجئنا الامبرياليون به، بل فاجا الانظمة لانها لا تدرك بحسها الديماغوجي حقائق الرابط بين الامبريالية والصهيونية .

ان الواقع العربي الراهن بحاجة الى مجموعه من الثغرات حتى يصبح في مواقع الحرب الطويلة النفس الصورة، وهذا سيبقي الملايين من شعبنا العربي رهينة العجز عن القيام بدورها الحقيقي في المعركة ما لم تبادر الى اخذ زمام امورها بيدها .

وبفهم منظمة التحرير الفلسطينية الواعي لكل هذه التناقضات والعوائق انطلق الصوت الفلسطيني مسجلا موقفه في اجتماع لجنة وزراء الخارجية والدفاع العرب في ١٢-١١-١٩٧٢ والموقف العربي يتحرك محكوما بانتظار المبادرة الامريكية لحل مسألة الصراع مع العدو الصهيوني .

مرتكزا مندوب منظمة التحرير الى مبادىء اساسية وهي :

ا ـ ان يكون الواقع العربي السيء موضع تفكرنا لغيره الى الافضل وليس مصدر تفكرنا فيحكم في سلوكنا ونضالنا ويدفعنا الى العجز والخوف في حسابات الربح والخسارة .